مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

أهمية الموضوع للمكتبة الإسلامية:

فان صحيح البخاري من أهم مصادر السنة المطهرة التي اهتمت بجمع الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ وقد تلقته الأمةُ بالقَبول.

لذا فقد اهتم به علماء المسلمين اهتماما لم يلقه أي مصدر من مصادر السنة النبوية قبله ولا بعده. فمنهم شارح له ومنهم مختصر له ومنهم من يكتب عليه حاشية وغير ذلك.

وممن شرحه الحافظ ابن حجر العسقلاني وبدر الدين العيني -رحمهما الله- ويعتبر شرحهما من أهم شروح صحيح البخاري على الإطلاق نظرا لغزارة المادة العلمية فيهما وإحاطتهما بجميع الجوانب التي يتطلبها شرح الحديث من حيث اللغة أو دراسة الأسانيد أو الاستنباطات الفقهية والعلمية والأدبية من الحديث وغير ذلك، فكانا بحمد الله شرحين جامعين لشتات الفوائد والفرائد وهنا تَكْمُن أهمية هذا الموضوع للمكتبة الإسلامية. حيث إن شرحين بلغا هذه الدرجة من الحسن والشمول لجميع جوانب شرح الحديث لجديران بأن نقارن بينهما لنستخرج الدرر الكامنةَ فيهما.

سبب اختيار الموضوع:

(١) من المعروف أن الشارحين (العيني وابن حجر رحمهما الله) كانا متعاصرين وكان أحدهما حنفيًا وهو العيني والآخر شافعي وهو ابن حجر العسقلاني. وكان بينهما تنافس علمي كبير وهذا مما حدا بي إلى المقارنة بينهما لإبراز جَهْدِ كل منهما في شرحه وبيان وجوه الاتفاق أو الاختلاف أو التشابه والتشارك بينهما ومدى تأثر كل منهما بالآخر وأهم المميزات التي تميز بها كل منهما والمآخذ التي أخذت على كل منهما.

(٢) أن المقارنة بين كتب الشروح لها منافع متعددة:

منها: أن حصادها خلاصة وعصارة علم الشارحين وهو أهم أغراض البحث العلمي.

ومنها: إنصاف كل من الشارحين بما له وما عليه وإبراز عنصر التجديد والابتكار عند كل منهما.

وهذا يظهر أكثر عند المقارنة.

ومنها: بيان منهج كل من الشارحين في شرحه وطريقة عرضه عند شرحه للحديث وأيهما أحسن وأفضل.

(٣) لم أعثر على رسالة علمية تناولت المقارنة بين كتب الشروح إلا ما يكون من فصل أو مبحث يذكره بعض الباحثين وهو بصدد البحث في منهج بعض الشرَّاح في شرحه. وهذا لا يكفي فالمكتبة الحديثية مفتقرة على رسائل متخصصة في المقارنة بين كتب الشروح.

فالحمد لله يعتبر هذا البحث اللبنة الأولى في رسائل المقارنات بين كتب الشروح. وهذا من الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث لأني لم أجد رسالة تخصصت في المقارنة أحذو حذوها أو أسير على ضوئها.

(٤) استخرت الله تعالى عند اختياري لهذا البحث فشرح الله صدري له ويسر لي الأمر فيه.

(٥) استشرت الكثير والكثير من أساتذتي فأرشدوني إلى مدى أهمية هذا الموضوع واحتياج المكتبة الحديثية له وأشاروا عليَّ بأن أمضي فيه على بركة الله. فخضت غماره وأسأل الله التوفيق والسداد.

خطة العمل: فلقد قسمته إلى:

مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة ثم أتبعته الملاحق وهي الفهارس الفنية.

فأما المقدمة -وهي التي بصدد الحديث فيها الآن- أذكر فيها الموضوع للمكتبة الإسلامية، وسبب اختياره وخطة العمل فيه.

وأما التمهيد: فأذكر فيه تعريفًا بالإمام البخاري وصحيحه.

وأما الباب الأول: فيشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

الفصل الثاني: ترجمة موجزة لبدر الدين العيني.

الفصل الثالث: وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: المساجلات التي دارت بين الإمامين -رحمهما الله.

المبحث الثاني: ظاهرة التأثير والتأثر بين الإمامين -رحمهما الله.

وأما الباب الثاني: وهو جوهر البحث وذروة سنامه، فيشتمل على فصلين:

الفصل الأول: وهو عن الموازنة بين منهج الإمامين في شرحيهما. وينقسم إلى أربعة عشر مبحثا:

المبحث الأول: الموازنة بين الإمامين في شرح تراجم أبواب صحيح البخاري. وضمنته أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقفهما من شرح الترجمة.

المطلب الثاني: موقفهما من وجه مناسبة الترجمة للكتاب.

المطلب الثالث: موقفهما من وجه مناسبة الترجمة لما قبلها.

المطلب الرابع: موقفهما من وجه مناسبة الترجمة للحديث.

المبحث الثاني: الموازنة بين الإمامين في دراسة الإسناد وضمنته مطلبين:

المطلب الأول: موقفهما من ترجمة رواة الحديث.

المطلب الثاني: موقفهما من بيان لطائف الإسناد.

المبحث الثالث: الموازنة بين موقف الإمامين ممن طعن فيه من رواة صحيح البخاري.

المبحث الرابع: الموازنة بين موقف الإمامين من الأحاديث المنتقدة على البخاري.

المبحث الخامس: الموازنة بين الإمامين في تخريج الحديث وجمع الروايات.

المبحث السادس: الموازنة بين موقف الإمامين من تعاليق البخاري. وضمنته مطلبين:

المطلب الأول: موقفهما من دعوى مخالفة البخاري لقاعدته في إيراد التعاليق.

المطلب الثاني: موقفهما من وصل تعاليق البخاري.

المبحث السابع: موازنة بين الإمامين في الاستنباطات الفقهية.

المبحث الثامن: موازنة بين الإمامين في مختلف الحديث.

المبحث التاسع: موازنة بين الإمامين في الناسخ والمنسوخ.

المبحث العاشر: موازنة بين الإمامين في شرح مشكل الحديث.

المبحث الحادي عشر: موازنة بين الإمامين في بيان المباحث اللغوية واللمسات البلاغية في الحديث.

المبحث الثاني عشر: موازنة بين الإمامين في شرح غريب الحديث.

المبحث الثالث عشر: موازنة بين الإمامين في موقفهما من إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات.

المبحث الرابع عشر: موازنة بين الإمامين في الاستنباطات العلمية والأدبية من الأحاديث.

الفصل الثاني: وهو خلاصة منهج الإمامين في شرحيهما. وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: خلاصة منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

المبحث الثاني: خلاصة منهج بدر الدين العيني في عمدة القاري.

أما الخاتمة: فأذكر فيها خلاصة البحث ونتائجه.

وأما الملاحق: وهي الفهارس الفنية فتشتمل على خمسة أنواع من الفهارس:

(١) فهرس ترتيب الآيات القرآنية على حروف المعجم.

(٢) فهرس ترتيب الأحاديث والآثار على حروف المعجم.

(٣) فهرس ترتيب الكتب والأبواب الفقهية التي أخذت منها نماذج المقارنة.

(٤) فهرس ترتيب المصادر والمراجع على حروف المعجم.

(٥) فهرس الموضوعات.

وراعيت في بحثي هذا ما يلي:

أولاً: الدقة والأمانة العلمية، وأن أنسب كل قول لقائله بعد توثيقه.

ثانيًا: تخريج جميع الأحاديث أو الآثار التي ذُكرت أثناء المقارنة من مصادر السنة المعتمدة.

فإن كان الحديث أو الأثر في البخاري ومسلم أو أحدهما أكتفي بذلك، وإن كان في باقي الكتب الستة أو أحدهما أكتفي بتخريجه منهم، أما إن لم يكن في أحد الكتب الستة فأخرجه من مصادر السنة على جهة الاستيعاب.

ثالثًا: حرصت كل الحرص عند التقاط نماذج المقارنة على الإحاطة والشمول لجميع أجزاء الشرحين وأغلب الكتب والأبواب الفقهية في الصحيح. وركَّزت على ذلك في كل مبحث من المباحث السالفة الذكر بحيث أذكر بعض نماذجه من الأجزاء الأولى في شرحيهما وبعضها في الأجزاء الوسطى وبعضها من الأجزاء الأخيرة حتى تتسم المقارنة بالإنصاف. وإيضاح أيهما وفَّى بمنهجه إلى النهاية وأيها لم يَفِ بمنهجه إلى النهاية.

رابعًا: منهجي في الموازنة في كل مبحث من المباحث السابقة هو:

(أ) أذكر بعض الاصطلاحات التي تخص كل مبحث والتي لابد منها باختصار شديد وهذا في بداية المبحث.

(ب) أُبيِّن موقف الإمامين ومدى اهتمامهما بمعالجة قضايا هذا المبحث، وأيهما تفوَّق على الآخر، وأيهما أكثر ترتيبا وتنظيما وأحسن عرضا لشرحه، ومواضع الاتفاق أو الاختلاف أو التشابه بينهما، وأيهما أطال فيه وأيهما اختصر وأوجز، ومدى تأثر كل منهما بمن سبقه، ومدى تأثر كل منهما بالآخر، وغير ذلك مما يتطلبه كل مبحث.

(ج) ثم أعرض النماذج والأمثلة التي تؤيد ما ذكرته، فأذكر النموذج -الحديث أو الأثر- من صحيح البخاري معزوًّا إلى الكتاب والباب ذاكرًا رقم الجزء والصفحة. حتى يتثنى الوصول إليه بيسر وسهولة ولو اختلفت الطبعات.

(د) أُبيِّنُ بعد ذلك موقف الإمامين منه ناقلا لكلام الحافظ ابن حجر أولاً لأنه أسبق في التأليف وبعده كلام العيني —رحمهما الله- مباشرة.

(هـ) أُعلِّق على كلامهما ملخصًا له بعبارة موجزة كاشفًا النقاب عما قدمته في أول المبحث وهو وجوه الاتفاق أو الاختلاف أو التشابه أو

التفوق... إلخ، فإذا اتَّحد رأيهما في مسألة أبحث هل هذا هو الراجح عند جمهور العلماء أم لا؟ فأجمع آراء العلماء حتى أبرز أنهما في اختيارهما لهذا الرأي موافقون للجمهور، فإذا اختلف رأيهما أحاول قدر جهدي ترجيح أحدهما على الآخر مستندًا إلى أدلة قوية في ترجيحي.

(و) وفي نهاية كل مبحث أضع بين يدي القارئ خلاصة مبسطة لما توصلت إليه من خلال المقارنة بين الإمامين في هذا المبحث.

خامسًا: حرصت كل الحرص على عدم التحيز أو التعصب لأحدٍ من الإمامين حتى أستطيع أن أضع -بإذن الله- الحق في نصابه وألا أغبن أحد الإمامين -رحمهما الله- حقه وأن تكون المقارنة عادلة.

والله أسأل أن يحوز هذا البحث رضا أساتذتي الأجلاء ورثة الأنبياء.

والله المُوَفِّق.

obeikandl.com

تمهيد

التعريف بالإمام البخاري وصحيحه

أولًا: التعريف بالإمام البخاري -رحمه الله-:

اسمه ونسبه: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجعفي.

و(بَرْدِزْبَه) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء. هذا هو المشهور في ضبطه وبه جزم ابن ماكولا.

وبَرْدِزْبَه: بالفارسية الزراع كذا يقوله أهل بخارى، وكان بردزبه فارسيا على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي وأتى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له وإنما قيل الجعفي لذلك[1]. اهـ

مولده ووفاته: قال الإمام النووي: «اتفق العلماء على أن البخاري -رحمه الله- وُلِدَ بعد صلاة الجمعة بثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة (١٩٤). وتوفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦)، ودفن بخرتنك قرية على فرسخين بسمرقند»[2]. اهـ

---

(1) هدي الساري ص ٥٠١

(2) ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح البخاري للإمام النووي ص ٢٣ - ٢٤

رحلاته العلمية: ارتحل الإمام البخاري -رحمه الله- في طلب الحديث كثيرا، فقد قال هو عن نفسه: «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين»[١]. اهـ

مكانته العلمية: دخل مرة إلى سمرقند فاجتمع بأربعمائة من علماء الحديث بها فجعلوا متون الأحاديث على غير أسانيدها وخلطوا في الأسانيد فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق ثم قرءوها على البخاري يقصدون امتحانه فرد كل حديث إلى إسناده وقوم تلك الأحاديث والأسانيد كلها. ولم يقدروا أن يأخذوا عليه سقطة في إسناد ولا متن وكذلك صنعوا في بغداد فأذعنوا له بالفضل والسبق. ولقد قيل أن الله من عليه في الحفظ فكان ينظر في الكتاب فيحفظه من نظرة واحدة[٢]. اهـ

ثناء العلماء عليه: قال سليمان بن حرب وهو من مشايخه وقد نظر إلى محمد بن إسماعيل البخاري: «هذا يكون له صيت». وكذا قال أحمد بن حفص نحوه. وقال عبدان بن عثمان المروزي: «ما رأيت بعيني شابا أبصر من هذا وأشار إلى محمد بن إسماعيل». وقال قتيبة بن سعيد: «جالست الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة». وقال يعقوب بن إبرهيم الدورقي ونعيم بن حماد الخزاعي: «محمد بن إسماعيل البخاري فقيه هذه الأمة». وقال حاشد بن إسماعيل: «رأيت إسحاق بن راهوية جالسًا على المنبر والبخاري جالس معه وإسحاق يحدث فمر بحديث فأنكره محمد

---

(1) هدي الساري ص ٥٠٢

(2) الحديث والمحدثون ص ٣٥٣

فرجع إسحاق إلى قوله وقال يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفته بالحديث وفقهه». اهـ، وقال أبو حاتم الرازي: «لم تُخرج خرسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه». وقال الحسين بن محمد بن عبيد المعروف بالعِجْلِي: «ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ومسلم حافظا ولكنه لم يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل. قال العجلي: ورأيت أبا زرْعة وأبا حاتم يستمعان إليه. وكان أمة من الأمم دَيّنا فاضلا يحسن كل شيء وكان أعلم من محمد بن يحيى الذُهَلي بكذا وكذا». اهـ، وسُئِلَ الدارمي عن حديث وقيل له أن البخاري صححه فقال: «محمد بن إسماعيل أبصر مني وهو أكيس خلق الله عقل عن الله ما أمر به نهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيه، إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه وتفكر في أمثاله وعرف حلاله من حرامه». اهـ، وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: «ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل». وقال أبو عيسى الترمذي: «لم أر أعلم باعلل ومالأسانيد من محمج بنإسماعيل البخاري» اهـ، وقال له مسلم: «أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»[1]. اهـ

ثانيًا: التعريف بصحيح البخاري:

تسميته: سمى البخاري -رحمه الله- كتابه (بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) وهو أول كتاب صنف في الحديث الصحيح المجرد[2]. اهـ

---

(1) راجع: هدي الساري ص ٥٠٦ — ٥٠٩

(2) مقدمة عمدة القاري ص ١/٥

سبب تأليفه:

(١) رأى البخاري -رحمه الله- دواوين السنة التي ألفت في عصره وقبله جامعة بين الصحيح والحسن والضعيف من الأحاديث. لا يستطيع الناظر فيها أن يميِّز بين الصحيح وغيره إلا إذا كان من أهل الفن والخبرة التامة، وكذلك لا يستطيع أن يجمع الأحاديث التي تتعلق بموضوع واحد من الأحكام الشرعية لأن هذه الدواوين كان يقصد منها جمع الأحاديث وحفظها للأمة فقط. فلم تراع فيها المناسبات في ترتيب الأحاديث وضم بعضها إلى بعض، يضاف إلى ذلك أن بعض أهل الحديث ورواته أهملوا فقه الحديث وما تدل عليه ألفاظها من المعاني والفوائد إلى مجرد الحفظ والرواية ولذلك عجز هؤلاء عن مناهضة أهل البدع والأهواء بالحجة والبرهان، كما شاعت الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن طريق القصاص وأوغل بعض المنتسبين إلى أهل الرأي في مخالفة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ فحركت هذه العوامل مجتمعة في إمام المحدثين همته العالية لجمع طائفة كبيرة من الأحاديث التي صحت أسانيدها وسلمت متونها من العلل مرتبة على أبواب الفقه والسير والتفسير إلى غير ذلك.

(٢) روى الحافظ ابن حجر بسنده عن إبراهيم بن معقل النسفي أنه قال: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كنا عند إسحاق بن إبراهيم فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح. اهـ

(٣) قال ابن حجر -رحمه الله- وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: «سمعت البخاري يقول: «رأيت النبي ﷺ وكأنني

واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال: أنت تذب عنه الكذب» فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»[1]. اهـ

فضله وثناء العلماء عليه: روى الفربري عن البخاري -رحمه الله- أنه قال: «ما كتبت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين». وعن البخاري قال: «صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث (٦٠٠.٠٠٠) في ست عشرة سنة (١٦) وجعلته حجة بيني وبين الله». وقال البخاري أيضًا: «لم أُخرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر». وقال عمر بن محمد بن بجير البحيري سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته». ويجمع بين هذا وبين ما نقل أنه كان يصنفه في البلاد (بمكة والمدينة والبصرة وبخارى) أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله أنه أقام فيه ست عشرة سنة فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها. اهـ هكذا جمع الحافظ ابن حجر وبمثله قال العيني -رحمهما الله- وهو جمع حسن.

ويروى عن أبي زيد المروزي أنه قال: «كنت نائما بين الركن والمقام فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي، فقلت: يا رسول الله وما كتابك؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل». قال الفربري: سمعت محمد بن حاتم ورَّاق البخاري يقول: «رأيت البخاري في المنام خلف رسول الله ﷺ والنبي ﷺ يمشي فكلما رفع

---

(1) هدي الساري ص ٩، مقدمة عمدة القاري ص ١/٥، الحديث والمحدثون ص٣٧٧

النبي ﷺ قدمه وضع أبو عبد الله قدمه في ذلك الموضع». اهـ، وقال أبو جعفر العقيلي لما صنف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة». اهـ، وقال العيني -رحمه الله-: قصد بتأليفه الصحيح وجه الله تعالى وقد حصل له ذلك حيث أعطي هذا الكتاب من الحظ مالم يعط غيره من كتب الإسلام وقَبِلَهُ أهل المشرق والمغرب»[١]. اهـ

عدد أحاديثه: ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمته نقلا عن ابن الصلاح قال: قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح فيما رويناه عنه في علوم الحديث[٢] عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون (٧٢٧٥) بالأحاديث المكررة. قال: وقيل أنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف، هكذا أطلق ابن الصلاح وتبعه الشيخ محي الدين النووي في مختصره[٣]، **ثم قال الحافظ**: قلت: فجميع أحاديثه بالمكرر منها سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون (٧٣٩٧) فقد زاد على ما ذكروه مائة حديث واثنان وعشرون حديثا (١٢٢) على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو ولكن هذا جهد من لا جهد له والله الموفق[٤].

ثم ذكر عدد التعاليق والمتابعات فقال: فجملة ما في الكتاب من التعاليق

---

(1) راجع: هدي الساري ص ٥١٣-٥١٤، عمدة القاري ص ١/٥، ٢٢
(2) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣
(3) التقريب للنووي ص ١/١٠٢
(4) هدي الساري ص ٤٨٩-٤٩٢ باختصار.

ألف وثلثمائة وواحد وأربعون (١٣٤١) وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثا (١٦٠)، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلثمائة وواحد وأربعون حديثا (٣٤١).

ثم قال بعد ذلك: فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا (٩٠٨٢) وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم. وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدَّمني إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان[1].

وفي النهاية قال: فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان (٢٦٠٢) ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجمع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثا (١٥٩) فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا (٢٧٦١) وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنه يحتمل أن يكون العادّ الأول الذي قلدوه في ذلك: كان إذا رأى الحديث مطولا في موضع ومختصرا في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول إما لبعد العهد به أو لقلة المعرفة بالصناعة. ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين والله الموفق[2]. اهـ

---

(1) هدي الساري ص ٤٩٣

(2) هدي الساري ص ٥٠١

شرط البخاري فيه: هو أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون إسناده متصلا غير منقطع وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى[1].

(1) راجع: شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي ص ١٠، شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤٣، هدي الساري ص ١١

obeikandl.com